



# البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن نحو الانصاف المجتمعي

٢٠٢٤



يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن إلى ضمان التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم المستجيبين للنوع الاجتماعي في جميع أنشطته.

### مشاريع العدالة من منظور النوع الاجتماعي

تهدف مشاريع الوصول إلى العدالة إلى تعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات على الصمود، ووضع أساس للتعافي وإعادة الإعمار، وذلك بتمويل من الوكالة الكورية للتعاون الدولي، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، وهولندا.



٨٠٠  
إضاءة شارع تعمل بالطاقة الشمسية تم تركيبها، وإعادة تأهيل أربع حدائق عامة استجابة لاحتياجات المجتمع بهدف تحسين السلامة العامة في عدن.



٢٦٤  
امرأة محتجزة تحسنت ظروفها المعيشية في السجن.

٦٩١,٣٠٠  
شخص استفاد بشكل غير مباشر من مبادرات التمكين القانوني في ٨ مديريات في عدن (بنسبة ٦٢٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ١,١١٥,٠٠٠ نسمة)، وذلك وفقاً لأنماط السعي إلى العدالة في اليمن.



٢٧,٥٩٣  
شخص استفاد من برامج تعزيز السلامة المجتمعية من خلال المشاركة في تصميم وتنفيذ ٧٠ حلاً مجتمعياً.



١,٣٠٠  
مشكلة من مشكلات العدالة المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية من خلال العدالة التصالحية التي قادها ١٦٠ مساعداً قانونياً مجتمعياً (٥٥٪ منهم من النساء)، بالشراكة مع المؤسسات الرسمية.



١,١٨٦  
نزاع تم التعامل معه من قبل المساعدين القانونيين المجتمعيين في عدن (٧٣٦ حالة) وصنعاء (٤٥٠ حالة) خلال فترة ستة أشهر (من فبراير إلى أغسطس ٢٠٢٤)، مما ساهم في تلبية احتياجات العدالة المجتمعية والتخفيف من الأعباء العامة على مؤسسات العدالة الرسمية.



٨٠٠  
امرأة محترفة المهنيات في قطاع سيادة القانون في (٥٠٠ في عدن و٣٠٠ في المكلا) بتعزيز قدراتهن الفردية ومهارات التواصل الشبكي، مما أدى إلى تحسن بنسبة ٤٢٪ في معرفتهن المتخصصة، وساهم في تعزيز التنسيق والتعاون المؤسسي من خلال جلسات تدريبية تشاركية.



١٨  
من مؤسسات سيادة القانون (المحاكم، النيابة العامة، أقسام الشرطة) تعززت قدراتها التعاونية في مجال العدالة التصالحية (الوسطاء، المساعدون القانونيون) والعدالة من منظور النوع الاجتماعي (مكاتب دعم النساء، وحدة التقاضي الخاصة بالنساء)، وذلك بفضل إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير المعدات المكتبية.



## الدعم المؤسسي وبناء القدرات لوحداث شؤون المرأة:

- تقييمات القدرات المؤسسية (من ١٠ محافظات)
- الخطط الاستراتيجية
- دورات تدريبية لتعزيز إطار الحوكمة والتعاون



٢٨%

نسبة تواجد المرأة في الهياكل التمثيلية، بما في ذلك الهياكل المجتمعية ومنصات التعافي في المنطقة.



٤٧٧

متدربة في أنظمة الحكم المحلي وحساسية الصراع، حيث تم تدريب ٨٠٥ من ممثلي منظمات المجتمع المدني (٢٨٨ امرأة و٥١٧ رجلاً) و٨٧٩ من الجهات الفاعلة المحلية (١٨٩ امرأة و٦٩٠ رجلاً).



٤٥

منظمة من منظمات المجتمع المدني تم تدريبها في المساءلة الاجتماعية وحصلت ١٩ منها على منح لتنفيذ مبادراتها.



٦٤٠

ممثلاًة عن أطراف المجتمع تلقوا تدريباً في التخطيط التشاركي وتقديم الخدمات (١٣٣ منهم نساء).



## تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن:

يهدف هذا المشروع إلى دمج النوع الاجتماعي من خلال تعزيز تمكين المرأة وإدماجها في جميع المراحل في مكونات المرونة المؤسسية والاقتصادية، مع مراعاة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في اليمن.

### أ) مكون المرونة المؤسسية: تنمية قدرات السلطات المحلية:

تدريب وتوجيه فرق تنمية المجتمع المحلي من قبل فرق تيسير والفرق الأساسية الميدانية

٩١

متدربة في إدارة مخاطر الكوارث.



٨٢

متدربة في إدارة البيانات.



٧

متدربة من موظفات السلطة المحلية في تعز على إدارة المشاريع.



٧٢

متدربة من موظفات السلطة المحلية في مجال الإدارة والإدارة المالية.



٨٨٩

متدرباًة من أعضاء فرق إعادة الإعمار على مهارات القيادة والتواصل (٣٢% من النساء).



## تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن:

يهدف هذا المشروع إلى دمج النوع الاجتماعي من خلال تعزيز تمكين المرأة وإدماجها في جميع المراحل في مكونات المرونة المؤسسية والاقتصادية، مع مراعاة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في اليمن.

### خدمة الاستثمارات العامة: صندوق المرونة والتعافي المحلي



١٠٤,٨٢٣

طالباً استفاد من إعادة تأهيل المدارس.



١٧٧

من الأولويات المحلية تلقت تمويلاً كجزء من تدخلات الاستثمار في الخدمة العامة للنوع الاجتماعي



٥٤%

هي نسبة النساء والفتيات من المستفيدين من مبادرات تعزيز تقديم الخدمات الأساسية.



تم منح الأولوية في الخدمات لمدارس البنات، ومرافق الأمومة والطفولة، والمراكز المهنية للنساء، والمعاهد التقنية للشباب، وتحسينات الصرف الصحي والمياه.

## الحكومة الحضرية:

٣٧%

من فرق إدارة التخطيط الحضري المنشأة في مأرب وتعز من النساء.



### ب) المرونة الاقتصادية: عدن وحضرموت والحديدة وصنعاء:

مكّن المشروع ١,٣٦٤ امرأة، ودعم ٣٣ مجموعة منتجة و٧٩ سيدة أعمال، وأوجد ٢,٠٨٩ فرصة عمل. وتشمل القطاعات الرئيسية الحناء والأسمك ومنتجات الألبان، مع ابتكارات بارزة مثل إنتاج الزبادي العضوي في اليمن.



٤٠% تملكها نساء

حصلت ٣,٠٠٩ من الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة على خدمات تطوير الأعمال والوصول إلى التمويل، بما في ذلك المنح.



٢٧% نساء

تم توفير ما مجموعه ٢٢,٦٤٢ فرصة عمل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد حافظت جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة على ١٠٠% من قوتها العاملة، وزادت ٥٠% من الشركات المستهدفة قوتها العاملة بنسبة ٣٥% (٢٧% منها من النساء). وشهدت العمالة الموسمية نمواً ملحوظاً بنسبة ٦٦%.



بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، كان التأثير على النمو الاقتصادي/التجاري كبيراً: ففي المتوسط، زادت المبيعات بنسبة ٥٧%، وارتفعت الأرباح الصافية إلى ٧٥%، وانخفضت تكاليف التشغيل بنسبة ٦٢%، وانخفضت النفقات بنسبة ٦٢%، وارتفعت قيمة الأصول الإنتاجية إلى ١٢٩%.



## مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

يدعم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ تنفيذ تدخلات متكاملة جغرافياً تشمل تحويلات نقدية حساسة للتغذية وفرص عمل مؤقتة، إلى جانب تحسين الوصول إلى سبل العيش المستدامة والخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية في المناطق المتأثرة بالجوع وسوء التغذية والصدمات المرتبطة بالمناخ. ويتمشى المشروع مع النهج المتكامل الذي يتبناه البنك الدولي لتعزيز قدرة اليمنيين على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي..

### النقد مقابل خدمات التغذية:

٩٠٢,٧٩٨

من الأمهات والنساء الحوامل والمرضعات تلقين مساعدات نقدية حساسة للتغذية، وشاركن في جلسات توعوية تهدف إلى تعزيز معرفتهن بالممارسات الغذائية الصحية، بما في ذلك ١,٥٩٠ نازحة داخلياً.



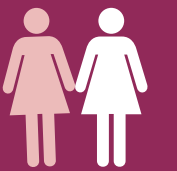
٢٠٠,٢٠٩

طفل استفادوا من خدمات التغذية، بما في ذلك ٩,٨١٠ طفلاً من ذوي الإعاقة، كما تم تدريب وتوظيف ٤,٥٣٥ امرأة للعمل كمثقفات صحيات مجتمعيات لفترة قصيرة، لتقديم جلسات توعية تغذوية وإحالة حالات سوء التغذية إلى المرافق الصحية لتلقي العلاج.



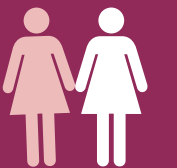
٢٥,٢٢٨

امرأة حصلت على فرص عمل مدرّجة للدخل بهدف المساعدة في تلبية احتياجاتهن الأساسية وتحسين سبل عيشهن.



٤٧٨,٩٣٩

امرأة تمكنت من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتي تم تحديد أولوياتها من قبل المجتمعات المستهدفة، وذلك من خلال نهج تشاكري فعّال. تم تمكينهن بنجاح للاضطلاع بدور نشط في التقدم بعروض لتنفيذ عقود مجتمعية.



٢٥٥

لجنة مجتمعية تشكلت وتضم ٢,٣٥٥ عضواً، ومثلت النساء نسبة ٣٥.٥%. تم تزويدهم بمهارات التعاقد والإدارة، وتكليفهم بلعب دور محوري في تقييم احتياجات المجتمع والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار.



### الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاصغر:

تم توفير قروض مضمونة لـ ٤,٥٦٠ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكانت ١٤.٧% منها تقودها نساء. وشملت المشاريع المدعومة مجموعة متنوعة من القطاعات الإنتاجية والاقتصادية.



٢٩٨

من إجمالي عدد ٥٩٧ جمعية ادخار وإقراض قروية، بلغت نسبة النساء فيها ٧٥%.



٧,٣٣٣

امرأة من أعضاء جمعيات الادخار والإقراض القروية (VSLAs) تلقين تدريباً على المهارات المهنية بهدف تعزيز قدرتهن على إدارة شؤونهن المالية، وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفعالية، وتحسين سبل عيشهن. وتُسهّم هذه الجمعيات في ترسيخ عادة الادخار الضرورية، مما يمكّن الأعضاء من بناء أمن مالي وتعزيز القدرة على الصمود، كما تُمكن النساء بشكل خاص من خلال منحهن إمكانية الوصول إلى التمويل، وفرص المشاركة في اتخاذ القرار، ومنصة للتعبير عن احتياجاتهن ومخاوفهن.



### تدريب وبناء القدرات في مجال الحماية:

تلقى ٢٣,٦٢ شخصاً (٣٧% منهم من النساء) من الكوادر الفنية والعمال وأعضاء اللجان المجتمعية تدريباً وتوعية حول إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إجراءات الرصد والرقابة.



## تنفيذ الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة اليمن ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أول خطة عمل وطنية لمدة ثلاث سنوات بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على بناء القدرات، وإدماج النوع الاجتماعي، والممارسات المبنية على الأدلة، وزيادة الوعي العام.



تم تنفيذ حملة لمدة ثلاثة أشهر (من مارس إلى مايو ٢٠٢٤) في مدينة عدن، بهدف تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الحوادث لدى الشرطة وزيادة الوعي بالخدمات التحويلية المتاحة. وقد نفذت الحملة ٢٠ شرطة مدربة، وقمن بتوزيع ٣,٠٠٠ ملصق توعوي في ٣٣ مدرسة ثانوية.



تم الانتهاء من التقييم الذاتي للنوع الاجتماعي في مؤسسة الشرطة بمحافظة عدن، وتم اعتماده من قبل قيادة شرطة عدن.

قامت قيادة الشرطة في عدن بتنفيذ خطة عمل مستجيبة للنوع الاجتماعي في يناير ٢٠٢٤، استناداً إلى نتائج وتوصيات التقييم الذاتي للنوع الاجتماعي. واستهدفت الخطة ٢٠ مركزاً للشرطة، وأسفرت عن ما يلي:

- إعادة تأهيل ١٣ مركز شرطة لتوفير بيئة عمل آمنة للشرطيات.
- تدريب ١٠ من أفراد الشرطة (٤٠ امرأة و٦٠ رجلاً) لمدة أسبوعين على القوانين الجنائية، ومدونة قواعد السلوك الشرطي، وتقنيات التحقيق الجنائي الحساسة للنوع الاجتماعي.
- تدريب مكثف ومتابعة لـ ١٣ محققة، مما مكنهن من إجراء التحقيقات الجنائية وإعداد التقارير اللازمة لمكتب النيابة العامة.
- إنشاء سبع وحدات توثيق في خمسة مراكز شرطة، وتدريب سبع شرطيات على المهارات الأساسية في الحاسوب، وبرنامجي Excel و Access لتوثيق القضايا.



تلقى كبار موظفي وزارة الصحة (١٢ امرأة و٣ رجال)، ووزارة التربية والتعليم (١٠ نساء و١٠ رجال)، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (١١ امرأة و٩٠ رجال) تدريباً حول مراجعة السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. كما قام فريق وزارة البيئة، المكوّن من امرأتين ورجلين، بإعداد مسودة لمراجعة سياسات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم.



تلقى ٨٥ قاضياً ووكيل نيابة (٥٤٪ منهم من النساء) يعملون في جميع المحاكم ومكاتب النيابة العامة في عدن تدريباً حول التحيز القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات العدالة.



تلقى ١٠ معلماً ومدير مدرسة من المدارس الثانوية للبنين والبنات (٥٢ امرأة و٤٨ رجلاً) تدريباً حول إدماج النوع الاجتماعي في أساليب التعليم والمناهج الدراسية في المدارس.



تم تطوير قاعدة بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي ومؤشرات قائمة على النوع الاجتماعي في وزارة العدل لتقييم مدى وصول النساء والرجال إلى العدالة.



تم إطلاق البرنامج الإذاعي "السلامة والأمن للجميع" في أكتوبر ٢٠٢٣ واستمر حتى يونيو ٢٠٢٤. وقدّم البرنامج ٣٣ حلقة، تناولت كل منها التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخطة المرأة والسلام والأمن، حيث استضاف نساءً محليات لمشاركة تجاربهن ومناقشة القضايا مع خبراء محليين، ومقدمي خدمات، وصانعي السياسات ومتخذي القرار.



تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي وأجندة المرأة والسلام والأمن لتشغيلها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

## مشروع تنمية مصايد الأسماك المستدامة في البحر الأحمر وخليج عدن

يركز هذا المشروع على إحياء قطاع مصايد الأسماك في مناطق مختارة، مع ضمان إدارته الفعّالة لتعزيز القدرة على الصمود. كما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال زيادة توافر الغذاء، وسهولة الوصول إليه، وتحسين استخداماته في مناطق المشروع. ويهدف أيضاً إلى خلق فرص مستدامة لتوليد الدخل وسبل العيش للأسر اليمينية العاملة في سلسلة قيمة مصايد الأسماك. سيعمل المشروع بالتعاون مع الشركاء المحليين، والتعاونيات والجمعيات السمكية، والمجتمعات الساحلية، والقطاع الخاص لتنفيذ أنشطة تهدف إلى حماية الأسماك والنظم البيئية البحرية، وتحسين الحوكمة في قطاع مصايد الأسماك في عدد من المحافظات الساحلية المختارة، وهو أمر بالغ الأهمية لمعالجة الاستغلال المفرط، وضمان الوصول المتكافئ إلى الموارد، وتوزيع المنافع بشكل عادل.

٨٥٤

امرأة من المُنْتِجات الصغيرات حلصن على منح كاملة وتدريب فني في مجالات معالجة الأسماك، والتسويق، والتعبئة والتغليف.

أظهرت النساء زيادة بنسبة ٤٣% في المعرفة الفنية بعد التدريب، وتحسناً بنسبة ٦١.٨% في المهارات التجارية.



٦٦

امرأة في جمعية فُقم في عدن قُمن بإنتاج ١,٣٢٠ عبوة تونة معلبة تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس. تقوم النساء حالياً بإنتاج منتجات سمكية مثل التونة والسمك المجفف وغيرها، ويقمن باستكشاف تشكيل مجموعات إنتاجية لتعزيز الاستدامة.



٤٧%

٥٧

لجنة مجتمعية تشكلت وتضم ٢٨٨ عضواً، ٤٧% منهم من النساء.



٢٨٦

شخصاً من أصحاب المصلحة تلقوا دعماً على قضايا النوع الاجتماعي، والضمانات، والمنح، والتوثيق.



٨٣١

تم توزيع أدوات الصحة والسلامة المهنية على ٢,٥٤٢ مستفيداً، من بينهم ٨٣١ امرأة.



١٠٦

تم تدريب ٢٥٠ مستشاراً ميدانياً، من بينهم ١٠٦ امرأة، على الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والضمانات البيئية، ومدونات السلوك الأخلاقي.

## مشروع التعافي الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود: دعم سبل العيش المستدامة، والأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ في اليمن - البرنامج المشترك المرحلة الثالثة

يساهم هذا المشروع في تقليل مستوى الهشاشة وتعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة بالأزمات على الصمود، من خلال توفير وصول مستدام ومحسن إلى الخدمات الأساسية.

### الحكومة المحلية والتماسك الاجتماعي



٤٤

تحليلاً لنزاعات تراعي النوع الاجتماعي تم إجراؤها.



٣٧٤ ٦٧٢

١,٠٤٦

وسيط مجتمعي وأعضاء لجان مديريات تلقوا تدريباً على حل النزاعات والوساطة.



١٩٦

امرأة عملن على تيسير ١٠٠ جلسة حوار مجتمعي تهدف إلى حل النزاعات المحلية.



٢٥

مشروع حل نزاعات مجتمعية تم تحديدها لتلقي الدعم.

٧٧٧

عضواً من أعضاء لجان النواحي المنتخبة تلقوا تدريباً على تخطيط الصمود المجتمعي، مما أسفر عن إعداد ٥٠ خطة لصمود المجتمعات.



٣٣٠ ٣٨٧

٣,١٣٠

عضواً من أعضاء مجالس التعاون القروية، والذين تشكل النساء ٤٨٪ منهم، تلقوا تدريباً على إعداد خطط صمود مجتمعية تراعي النوع الاجتماعي، حيث تم تطوير ٢٢٦ خطة على مستوى القرى.



١,٥٠٣ ١,٦٢٧

١٦٧

مبادرة مدمجة مراعية للنوع الاجتماعي ومشروع تم على مستوى النواحي تم تحديدها ضمن خطط الصمود المجتمعي، مما عاد بالفائدة على نحو ١٩٤,٠٣٨ شخصاً.



١٩٤,٠٣٨

٩٥,٣٥٩

امرأة تحسن وصولهن إلى الخدمات الأساسية.



٩٥,٣٥٩

تم إنشاء نظام شبكة هجينة مصغرة لتوفير طاقة مستدامة وموثوقة للمجتمع المستهدف والسوق المحلي، مع تمثيل النساء بنسبة ٥٠٪ في لجنة إدارة المحطة.

### سبل العيش وفرص الدخل

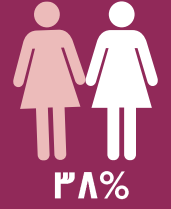
٤,٨٠٠

فرد من أفراد المجتمع، بمن فيهم ١,٨٢٨ امرأة، شاركوا في أنشطة النقد مقابل العمل، حيث قاموا بإنشاء وتأهيل ٤١ من الأصول المجتمعية، كما تم تزويدهم ببرنامج تدريبي في زيادة الأعمال.



٣,٠٠٠

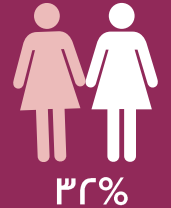
منحة تم تقديمها لأفراد المجتمع، ٣٨٪ منهم من النساء، لدعم مشاريع مدرة للدخل.



٣٨%

٥٠٠

فرد من أفراد المجتمع، ٣٢٪ منهم من النساء، تلقوا تدريباً في تطوير الأعمال ضمن قطاع الطاقة المتجددة.



٣٢%

١٠

رائد أعمال تم دعمهم بمنح مالية لإطلاق مشاريع مدرة للدخل في قطاع الطاقة المتجددة.



١٦٧ ٨٤

## مشروع التعافي الاقتصادي وبناء القدرة على الصمود: دعم سبل العيش المستدامة، والأمن الغذائي، والتكيف مع تغيّر المناخ في اليمن – البرنامج المشترك المرحلة الثالثة

يساهم هذا المشروع في تقليل مستوى الهشاشة وتعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة بالأزمات على الصمود، من خلال توفير وصول مستدام ومحسّن إلى الخدمات الأساسية.

### لحوكمة المحلية والتماسك الاجتماعي

١٧٨

منظومة طاقة شمسية تم تركيبها في المرافق العامة (وحدات صحية، مدارس، ومكاتب إدارية).



٢٩٣,٠٢٨

فرد من أفراد المجتمع تحسنت قدرتهم في الوصول إلى مصادر الطاقة الكهربائية وحلول الطاقة النظيفة.



٦٤٧

ممثل للجهات العامة تلقوا تدريباً على تشغيل وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية المركبة.



٣١

مجموعة من مجموعات المعالجة والتصنيع الزراعي ووحدات الألبان وتديرها نساء تم تزويدها بأنظمة الطاقة الشمسية، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة.



## مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود

يعزز هذا المشروع الأمن الغذائي للأسر وقدرتها على الصمود من خلال زيادة توفر الغذاء وسهولة الوصول إليه، مع الحفاظ على رأس المال البشري وتمكين التعافي الاقتصادي الأساسي.



تم توفير ٩٨٧,٠٧٣ يوم عمل من خلال أعمال تحسين البنية التحتية المجتمعية، منها ٤٩,٢٥١ يوم عمل خصصت للنساء.



استفاد ٣١,٠٧٣ شخصاً من تحسينات البنية التحتية المجتمعية المقاومة لتغير المناخ، من بينهم ٣,٦٧٥ امرأة.



استفادت ١١,٤٢٨ أسرة من صغار المزارعين من تحسين الوصول إلى مصادر المياه، من بينها ٢,٥٠٣ أسرة ترأسها نساء.



تم تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الأرضية لـ ٩,٥٠١ من الأسر الزراعية الصغيرة، من بينها ٢,١٥٥ أسرة ترأسها نساء.



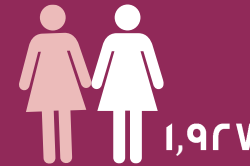
تم تأسيس ١٣٧ لجنة مجتمعية جديدة، تضم ٧٦٠ رجلاً (بنسبة ٦٩%) و٣٤١ امرأة (بنسبة ٣١%). وقد لعبت هذه اللجان المجتمعية الموعّنة دوراً استراتيجياً في تقييم احتياجات المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار وتنفيذ أنشطة المشروع.



فازت خمس نساء بعقود مناقصات مجتمعية وتم تعيينهما كمقاولتين مجتمعتين.

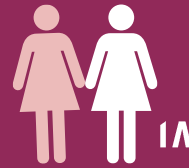
## تدريب الحماية وبناء القدرات

تلقي ١٧,٧٤١ شخصاً - من بينهم ١,٩٢٧ امرأة - من الكوادر الفنية والعمال وأعضاء اللجان المجتمعية، تدريبات وجلسات توعية حول إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إجراءات الرصد والرقابة.

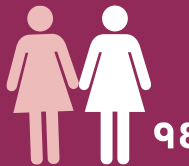


## مرفق دعم السلام

يدعم مرفق دعم السلام المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم في اليمن في إعادة تفعيل عملية السلام، من خلال مبادرات مرنة تُحدث تحسينات ملموسة وسريعة ومستدامة في حياة الناس اليومية، مع تعزيز الدعم الشعبي للعملية السياسية وبناءة.



ورشة عمل لمدة خمسة أيام تم تنظيمها بالشراكة بين مرفق دعم السلام التابع للأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، بمشاركة أكاديميين وبناي سلام، من بينهم أعضاء شبكة بناء السلام التابعة لمركز أبحاث وتدريب المرأة.



نظّم مركز أبحاث وتدريب المرأة حفل اختتام شبكة بناء السلام، بمشاركة ١١٩ من أعضاء الشبكة والباحثين.

## الإدارة المتكاملة لموارد المياه لتعزيز قدرة الزراعة على الصمود والأمن الغذائي

يهدف هذا المشروع إلى معالجة التحديات التنموية في اليمن، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، وشح المياه، والنزاع، من خلال تعزيز قدرة سبل العيش على الصمود. ويتمثل الهدف في تطوير وتأهيل البنية التحتية للمياه لتحسين توفر المياه للزراعة المستدامة، ودعم توليد الدخل لليمنيين من الفئات الأكثر ضعفًا.

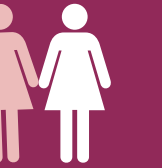
١٣٥

امرأة من جمعيات مستخدمي المياه تلقين تدريبات في مديرتي المواسط والصلو بمحافظة تعز، ومديرتي المسيمير وتبن بمحافظة لحج، وذلك ضمن المشروع. وقد شملت هذه التدريبات ٤١ امرأة من عضوات المجالس واللجان الإدارية، و٩٤ امرأة من عضوات جمعيات مستخدمي المياه واللجان المائية، حيث اكتسبن مهارات في الحوكمة، والإدارة المالية، وتنظيم الاجتماعات، وإعداد التقارير، وإدارة المياه المستدامة، وذلك خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٤.



١٨

ممثلة للمحافظات والمديريات، إلى جانب ممثلات عن جمعيات مستخدمي المياه، شاركن في ورشة العمل التمهيدية بهدف تحديد التدخلات المحتملة.





[Undp.org/yemen](https://undp.org/yemen)



**@UNDPYEMEN**